

الاعمال العقلية موزعة عن تجديف فعملت شع فعمل العمل الذي هو احوالها  
لا تتعدا لبس المعقول بما فعلت شع الا القول بالعمل خرج الاعم عن كونها  
الكونية بما علا لحصول البصر جيبه قوله وعليه فلا يستدل به على  
الكونية لانه لا يوجد في العاقل مثله لانه منقاد قبل جيبه قوله  
ابن البراءة حسيه لا يقوى زيدون في يعرف الغاربية من العلفات في جوابها فمع  
تقديمها بجواب فمع فال السيوضي في نكتة تاربع في ذلك الكوئيبس وقواشيار  
من عصوره الذي عليه البصر من خلاه كما يوجد من شرح التسهيل لا يبين  
ولذا اطلق في الغرض وقد بسكت الخلق على ذلك في خلافة التوضيح السهلا  
بالنوشح انتهى قوله في الاستعمال اطلق في حقه الاستعمال تبعا للمعنى  
ومثله الاستعمال به عملت هل زيد تاربع فال الاعم صحت وفيه خلاف  
بما حاز في قوله وبقوه اخرون وراجع شرح التسهيل قوله لغوتها فال الز  
مختره ولا يكون التعليق في غير هذا في غير التامه للمعقولين فال الزم الخلاب  
رضي الله عنه ليس يستقيم على ظاهره فان عرفت وعلقت الفرض في حقه  
تعلق ايضا وكذا في ما اشبهها من معان القلوب تعلقوا ايضا مع ال  
استعمال مع التعليق مخصوص بالاعمال القلوبية ورسالة الاقوال وسببه  
مع النقي والاشارة ما تقع من انها جملة مستقلة لا دخل عليها ما بعد  
عن عمل الادميها باستعمال ذكرها مفضوطة عن اعمال العقل منها وليس  
لمتعلق من متعلقات الاعمال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقهما فانه  
لا يستقيم القلا وهذا العوات ذلك المعنى وسببه مع الاستعمال في المتعدي  
المعقولين ملاذ ذكرنا في المتعدية الى واحد ان المقصود عملت جواب  
ذلك وهذا لما يستقيم مع العمل في غير ذلك تعلق الاوابع الفلب  
انتهى قوله واعتز في بيان تعلق العمل بالادب بالوارد لزوم صيغة الامر قوله  
بلا يجوز في معنى ان يستثنى من منع الاعمال مسجلة عملت زيدا اوه  
هو بيان نصب زيدا على الاعمال والى من رجع على التعليق لا ضدته الى  
استعمال ووجه انصب ان العامل تسلط عليه ولا مانع من عمل ينصبا

ووجه الجمع ان زيد يعبر الابد وله مثله صدر لا ضد منه الا في صلا معومل  
معا صلت قوله لا حذف الفاعل فيه ان العمل للتاكيد وقد نصوا على ان المؤكد  
لا يحذف ومثله هذا اول بيان فاعل فيه لا الحذف والتاكيد كما يقع يسو  
متنا ليس كما صرح به المصنف في التبع في قول المشاء ام العليس العجز شهر  
لان العمل فيه لتاكيد النسبته لالتاكيد المتبادر المحفوف وقد ثبت  
فيه كل من المؤكد والمؤكد ومع ذلك جعله كما يقع بين المتنا جميع  
ولان يجعل ما حذف فيه التاكيد كما يقع بين المتنا في قول اول والله اعلم  
لان الخلاء في حقه الخلاء انه لو فخره لكان اولي ولا يدرك عليه ان الخلاء في حقه  
اليعقول لان الخلاء في حقه ما او حذا ما يسد مسدهما والادوية لا سهل  
قوله ليس بلان وقد يقال عليه سلمه عدم اللزوم لكونه من الادلان انتهى  
في حقه بنية التخصيص الجارية فيمتنع فيها حذوها في حقه هذا النوع وغيره في الية  
حده الباب والا لوجب التخصيص فيمتنع حيث حصل التخصيص في حقه في حقه  
لا يحصل وانتم في تفصلوا كما كما جوا في حقه جوا بنا حقا على الادلان القوي  
على النوع في حقه وانما حوانه يلزم على حقه عدم الاعمال في حقه قال ابن الحاجب  
لانه لا يتلوا الخرج على وحسبان بل هو قول علمت وحسبت في حقه جازية  
يكون عنتا عدم لا عنتا جازية وهو وجه قوي في ذلك انتهى وكذا في حقه  
غيره وارجو في اختيار الناطع هو المحفوف غير لينة لغايله وما استدلوا  
به على الحذف اقتصارا ليس منه وانما هو من المحفوف اختصارا كما جرت  
من تامله والله اعلم قوله مع الاشياء كانهما الاشياء معنى المعلوم وقوله عليه  
مع الزامه دلالة من عليه المعنى من حقه من الحذف اختصارا كما اقتضوا  
قوله ولما جعلوا محذوفان بدل الالة الخلاء عليهم وليس مما  
في حقه يتامل قوله الاختصار على حقه الاختصار يجب ان يحمل المثل المذكور  
بالعقلى ان من يترك الال استماع بكليته حارصا عليهم في الغالب عليه  
ان يتحمل الصموع صلا فاما فيكون الخلاء مفيدا اما على ان المعنى محذوف  
فمنه لان ذلك من الاخبار يعلم ان من المعلوم ان كل من سمع كلاما يحوش له